

القضاء (قضاء الأحداث)

تقديم إشكالي:

القضاء مؤسسة دستورية، يضم عدة أنواع من المحاكم، يتركز على عدة مبادئ تهدف إلى تحقيق العدالة بين المتقاضين،

فما هي أنواع المحاكم بالمغرب؟

وبماذا يتميز قضاء الأحداث؟

يهتم الجهاز القضائي بتحقيق العدالة:

مبادئ القضاء:

ينص الدستور على استقلالية القضاء عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، ولذلك يتمتع القضاء بحصانة قانونية تحميهم من التعسف ضدهم نتيجة للأحكام الصادرة عنهم، ومن جهة أخرى يضمن القانون وحدة القضاء ومجانيته، وتعدّد جلسات المحاكم بشكل علني.

يتنوع الجهاز القضائي بالمغرب:

✓ محاكم الدرجة الأولى: تصنف ضمنها محاكم الجماعات والمقاطعات التي تنظر في القضايا البسيطة، وتكون أحكامها نهائية، والمحاكم الابتدائية التي تنظر في الجرح والقضايا المدنية والأحوال الشخصية، وتكون أحكامها غير نهائية.

✓ محاكم الدرجة الثانية: تضم محاكم الاستئناف، وتنظر في القضايا التي أصدرت فيها المحاكم الابتدائية أحكام غير نهائية، كما تنظر في القضايا الجنائية الخطيرة.

✓ محاكم مختصة: تختص في نوع معين من القضايا، كالمحاكم التجارية، والمحاكم الإدارية ...

✓ محاكم استثنائية: كمحكمة النقض، والمحكمة العسكرية.

✓ المجلس الأعلى للقضاء: يراقب مدى تطبيق القانون في القضايا الاستثنائية.

يهتم قضاء الأحداث بتقويم سلوك المنحرفين:

قضاء الأحداث:

الحدث هو الطفل الذي لم يبلغ الثامنة عشر من عمره، ويميز القانون بين الحدث غير المميز قبل بلوغه الثانية عشر من عمره، والحدث المميز تمييزاً ناقصاً قبل بلوغه الثامنة عشر من عمره، ويعتبر الحدث غير مسؤول جنائياً عن أفعاله إلى حين بلوغه سن 12 سنة، في حين يعتبر مسؤولاً مسؤولاً ناقصاً إلى حين بلوغه سن الرشد الجنائي الذي هو 18 سنة، وتعدد الغرف المتخصصة في قضايا الأحداث حسب أنواع المحاكم، وحسب أنواع مخالفات الحدث، سواء كانت جنحية أو جنائية، حيث تختص المحاكم الابتدائية (غرف الأحداث)، ومحاكم الاستئناف (الغرف الجنحية وغرف الجنايات للأحداث) في القضايا التي تخص القاصرين (العنف، السرقة، الاتجار في المخدرات ...)، وتصدر أحكامها هيئة تتشكل من قاضي الأحداث، والقاضي المستشار المكلف بالأحداث.

أهداف قضاء الأحداث:

يهتم قضاء الأحداث بإعادة تقويم السلوكات المنحرفة للأحداث المرتكبين لمخالفات جنحية أو جنائية، عن طريق إجراءات تأديبية تهدف إلى حماية الحدث وتأديبه، لتعويده على تحمل المسؤولية واحترام القوانين، وقد أوجد القانون المغربي عدة أساليب لحماية الحدث، وتقويم سلوكه مع تحسين تربيته وتثقيبه، ومن هذه الأساليب: نظام الحرية المؤقتة، والحرية المحروسة، بالإضافة إلى الحراسة النظرية أو السجن.

حضور جلسة في محكمة وتشخيص محاكمة:

التخطيط والتحضير لأحدى المحاكمات:

✓ تحديد الأهداف من حضور الجلسة.

✓ الموافقة على نوع المحكمة وغرفتها.

✓ المبادرة إلى التنسيق مع إدارة الإعدادية، ومكتب رئيس المحكمة لاختيار الجلسة.

✓ تحديد الأدوار داخل المحكمة: إلتقاط الصور، التحدث إلى القاضي والمحامون ...

حضور الجلسة في المحكمة:

- ✓ الدخول للمحكمة في الوقت المحدد والاستماع للمرافعات.
- ✓ تسمية أعضاء الهيئة القضائية واستخراج دور كل واحد منها.
- ✓ تعريف الشخصين المتقاضين، وذكر القضية موضوع التقاضي.
- ✓ استثمار ما تم تدوينه داخل الجلسة لإعداد تقرير مركز حولها.

تشخيص محاكمة:

- ✓ قيام بعض التلاميذ بتشخيص مسرحي لمشهد من جلسة محاكمة.
- ✓ الحرص على استعمال المفردات والعبارات القانونية.
- ✓ تحديد نوع القضية وأطرافها (المتهم، الدفاع، الضحية ..) مع تحديد الشهود.
- ✓ استعراض معطيات القضية وزمان وقوع أحداثها ومكانه.

خاتمة:

تتنوع أجهزة القضاء بالمغرب لحماية حقوق المتقاضين على اختلاف أصنافهم، بما فيهم الأحداث.